

# رهانات التنقل داخل المدينة - حالة تيبازة

Les enjeux de déplacement à l'intérieur de la ville

(cas: ville de Tipaza)

أ. زيداني عمر

-جامعة هواري بومدين الجزائر

**المؤلف:**

المدينة كيان مادي و موضوعي و اجتماعي حيث تجذب و تستقبل السكان و تشبع حاجياتهم بفضل إنتاجها و تجاراتها و تجهيزاتها، فهي المكان الذي تم فيه الاتصالات المتعددة، وبفضلها يتحقق الترابط بين المجال الذي تشغله والمجال الواقع تحت سيطرته. غير أن معظم مدن العالم الثالث أصبح نمو مجالها و سكانها من الظواهر العمرانية الحديثة، والتي نجمت عنها أزمات عديدة، كعدم القدرة على التحكم في تسيير نظامها العمراني، عدم تحمل الضغط المتزايد جراء النمو السكاني المستمر والمتضاعف، وكذا تشبع المجال بالمساكن والتجهيزات والمرافق العمومية مما ساعد على ارتفاع القيمة العقارية، وتصاعدت حدة الصراعات على المساحات الشاغرة، فتركز معظم التجهيزات والمرافق والنشاطات في المدن جلب إليها أعداداً كبيرة من السكان بهدف العمل ثم الاستقرار، مما تسبب في الاكتظاظ وزيادة الطلب على النقل داخل المدن، وتفاقم المشاكل البيئية الناتجة عن مركبات النقل وارتفاع في تكاليف النقل وزيادة في المدة الزمنية للرحلات وانخفاض في مستوى الخدمات، توجب الإسراع في وضع الإطار التشريعي والقانوني الملائم، لتنظيم النقل من جهة وتحقيق الرهانات المنتظرة لقطاع النقل من جهة أخرى.

تميز ولاية تيبازة بوجود عدة مدن هامة على غرار مدينة تيبازة و القليعة و شرشال، التي لها خصوصيتها و مقوماتها الاقتصادية و عدد سكانها الكبير وحتى مواردها السياحية، كما أن موقعها الهام له أهمية كبيرة في علاقتها مع محيطها، وانطلاقاً من هذه المعطيات جاءت إشكالية البحث المتمثلة في رهانات التقليل داخل المدينة - حالة بعض مدن ولاية تيبازة -. ومدى مساهمة النقل في تنظيم هذه المدن.

يهدف البحث إلى التكفل بالاحتياجات المتوقعة للمرور داخل المدينة، وهذا من أجل تحسين ظروف السير والاستعمال العقلاني لشبكة الطرق و مختلف الوسائل المتوفرة لها، وتدعمها في المستقبل تبعاً للطلب المتوقع، إضافة إلى تسهيل

الوصول (accessibilité) إلى شبكات النقل الجماعي ووضع قائمة للمشاريع التي يجب إنجازها مع تكاليفها التقديرية في إطار تنظيم حركة المركبات والسير للمدينة، و يقوم أيضا بترتيب شبكة الطرق وتهيئة مفترقات الطرق الصعبة ومداخل التجهيزات الكبرى، وتنظيم توقف العربات و ضمان أمن سير الرجالين و يتدخل في تنظيم التدفقات الموسمية لضمان سيولة الحركة داخل هذه المدن.

**الكلمات المفتاحية:** المدينة، التنقل داخل المدن، اختلال النقل، أنماط النقل الحضري، نقل المستدام.

#### المقدمة :

تعرف معظم المدن تمركزا للشغل والتجهيزات المختلفة، رافقه تدني نوعية الخدمات في مجال النقل الجماعي خصوصا، ولالية تبازة موضوع دراستنا وبحكم وجودها في منطقة تميّز بتضاريس وعرة و ذات شريط ساحلي مهم، و شبكة حضرية و ريفية مهمتين، عرفت نفس المشاكل المتعلقة بالنقل على المستوى الوطني خاصة من الجانب التنظيمي والهيكلـي، نذكر منها تذبذب أوقات الانطلاق و الوصول وتدهور حالة وسائل و هيـاكل النقل، مما انجر عنه ارتفاع التسعيـرة خاصة في المناطق المعزولة، إضافة إلى التأثيرات السلبية على البيئة.

هذه الوضعية المتدهورة للنقل المسافرين شجعت على زيادة الطلب على التنقل بالسيارات الخاصة، والتي تتطلب توسيع شبكة الطرق والهيـاكل المراقبة لها، لاستيعاب هذا الحجم المتزايد من المسافرين، إضافة إلى أن التنقل بالسيارات الخاصة يتطلب مساحة كبيرة من المجال، مما ينجر عنه مشاكل في التوقف والسير في المراكز الحضرية مع ضيق المجال و انعدامه أحيانا أخرى.

هذه الوضعية تزيد من تكاليف المعيشة وإهدار لوقت، و تلوث المحيط بسب انبعاث الغازات والسوائل المركبات ما ينجر عنه التأثير السلبي على البيئة، و لهذا يجب إنشاء شبكة للنقل الجماعي للمسافرين قادرة على ضمان السير و التنقل نحو مراكز النشاطات بأقل تكلفة للمسافرين وتأثير أقل على البيئة، مما يحتم على السلطات توفير أحسن الخدمات في مجال النقل و تطوير سياسة النقل على جميع المستويـات. فتجـد "Troger" يقول: "المشكل الأول الذي يجب إحتوائـه في البلدان في طريق النمو هو سهولة التـنقل في كل المجالـات بنظام النـقل الحـضـري، ومنه خلق الشـغل أولا والتـجهـيزـات والـخدـمات المـقدـمة من طـرفـ المـديـنةـ فيما بـعـد".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Troger F : Politique locale des transport collectif : (pouvoir local, ed ouvrier, Paris 1977 P162

هذه الإرادة للدولة أعطت نظرة جديدة للنمو وتطور قطاع النقل الجماعي التي فشلت في السنوات التسعينيات بفعل المشاكل الإقتصادية و الآمنية للبلاد، مما أدى إلى إنخفاض التمويلات والإستثمارات الخاصة بقطاع النقل ومشاريعه المختلفة، مما سمح بتحرير قطاع النقل في نفس المرحلة.

#### الإشكالية العامة تلخص في النقاط التالية:

- . ما هي وضعية النقل بولاية تيبازة ؟
- . تملك ولاية تيبازة مراافق و هيكل قاعدية للنقل متعددة، فإلى أي مدى تلعب دورها في تقديم الخدمات الالزمة، و تنظيم و هيكلة المجال بولاية تيبازة ؟
- . هل يساهم النقل في إقرار تنمية مستدامة فعالة و دائمة ؟
- . ما هي البدائل و الحلول المقترنة للنهوض بقطاع نقل إقليمي متراصط و متكامل ؟

#### 1: نشأة ولاية تيبازة:

عرفت ولاية تيبازة منذ نشأتها عدة تقسيمات إدارية مست حدودها الولاية، إما بدمج بلدات أخرى كانت تابعة لولايات مجاورة، أو بفصل بلدات كانت تابعة لها وضمت إلى ولايات أخرى، كما هو الحال في آخر تعديل إداري. وتمثل هذه التقسيمات فيما يلي:

#### 1: قبل التقسيم الإداري لسنة 1984: كانت بلدات ولاية تيبازة قبل إنشائها سنة 1984 مقسمة بين ولايتين:

ولاية الجزائر التي كانت تضم بلدات: زرالدة- سطاوالي- الشراقة- أولاد فايت- درارية- بابا أحسن وعين البنيان، و ولاية البليدة التي كانت تضم بلدات: شرشال- مناصر- الداموس- قوراية- دواودة- فوكة- بورقيبة- سحاولة- معالمة- حجوط- الدويرة- مراد- بو اسماعيل- تيبازة - أحمر العين والقليعة.

#### 2.1: التقسيم الإداري لسنة 1984: أنشئت ولاية تيبازة في أبريل سنة 1984 بموجب القانون رقم 09.84<sup>2</sup> المتعلق بالتنظيم الإداري، وأصبحت المدينة التي تحمل نفس الاسم مقرا لها، بمجموع 5 دوائر و 42 بلدية.

#### 1.3: التعديل الإداري لسنة 1997: تم طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 14.97 المؤرخ

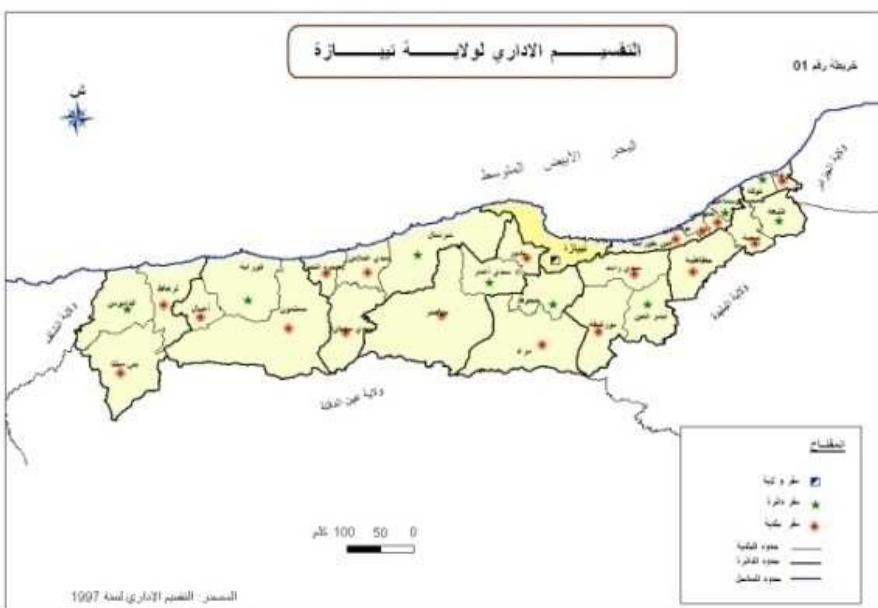
<sup>2</sup>القانون رقم: 09.84 المؤرخة في 02/02/1984 والمتعلق بالتنظيم الإداري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

في 1997.05.31<sup>3</sup> للتنظيم الإداري لولاية الجزائر بإنشاء محافظة الجزائر الكبرى ضمت إليها 04 أربع دوائر من ولاية تيبارزة وهي: شراقة- زرالدة- الدويرة- درارية، وتضم هذه الدوائر 14 بلدية

## 2: الموقع:

يعتبر موقع منطقة ما ذو "أهمية كبيرة" يبرز من خلال تأثيره على وظيفتها وعلى مدى حيويتها ونشاطها في الماضي والحاضر وعلى مزاياها وخصائصها المعاصرة"<sup>4</sup> ، وولاية تيبارزة إحدى الولايات الشمالية الجزائرية، لها موقع إستراتيجي قريب من العاصمة، وتوفرها على شريط ساحلي مهم. تقع ولاية تيبارزة فلكياً بين خطي طول 1°66' و 2°66' شرقاً.

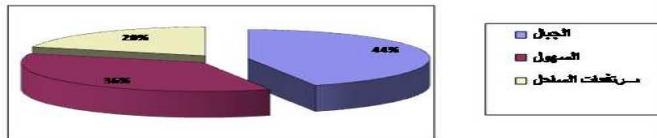
بلغ مساحة ولاية تيبارزة 1725 كم<sup>2</sup> ، تتميز بتضاريس متنوعة حيث نجد نسبة الجبال 44% ، تليها السهول بنسبة 36% ، ثم مرتفعات الساحل بنسبة 20% ، كما هو موضح في الشكل المولى.



**الشكل رقم 01 : توزيع الوحدات الطبيعية في ولاية تيبارزة**

<sup>3</sup> المرسم الرئاسي رقم 14.97 المؤرخ في 1997.05.31 للتنظيم الإداري لولاية الجزائر الخاص بإنشاء محافظة الجزائر الكبرى.

<sup>4</sup> كايد عثمان صبحي، جغرافيا المدن، عمان، الأردن 2003، ص 37



**3: السكان في ولاية تيغازة:** عرف النمو السكاني الإجمالي في ولاية تيغازة وتيرة متسارعة، وهذا خلال الفترة الإحصائية الأولى (1966-1977) حيث بلغ معدل النمو 3.45٪ بينما نلاحظ أن هذا النمو شهد انخفاضاً في الفترة الممتدة بين 1987-1998 وذلك بمعدل 2.34٪ ويعود هذا الانخفاض في معدل النمو إلى سياسة التخطيط والتنظيم العائلي التي اتبعتها الجزائر خلال الثمانينيات إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والعسيرة التي شاهدتها البلاد والتي من أهمها ظاهرة اللا الأمن، كل هذا أدى إلى تدهور القدرة الشرائية ومستوى المعيشة التي انعكست على تأخر سن الزواج وبالتالي إنخفاض معدل الخصوبة.

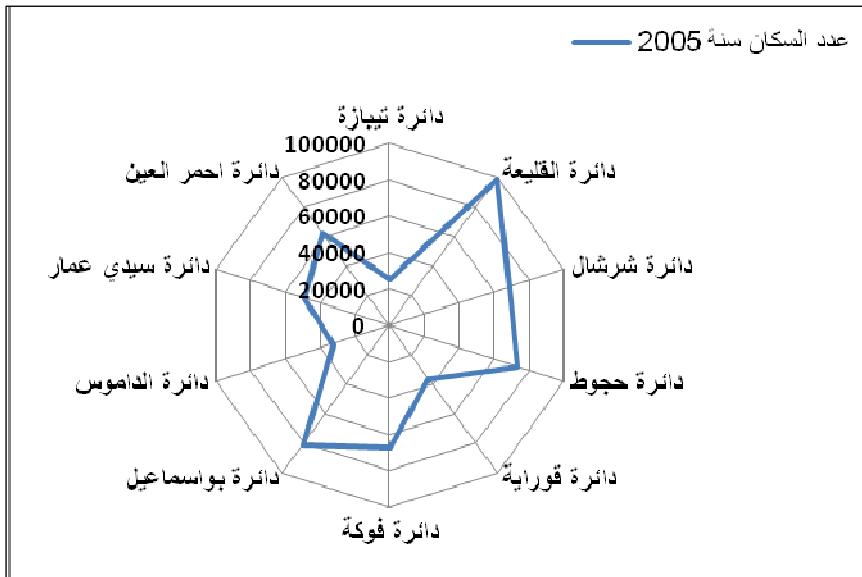
**الجدول رقم 01: التطور العام للسكان لولاية تيغازة (1966-1998، 2005):**

السنة	سكان الولاية	سكان الوطن
1966	186.137	12.022.000
1977	272.960	16.948.000
1987	387.210	23.038.942
1998	506.054	292.769.242
2005	594651	مجهول
معدل النمو السنوي %	3.45	3.4
	3.56	3.08
	2.34	2.15

المصدر: المليون الوطني للإحصاء (الإحصاء العام للسكن والسكان) 1966-1977-1987-1998-2005.

أما فيما يخص التوزيع المجالي للسكان في ولاية تيبارزة، فهو يعتبر المرأة العاكسة للتفاعل الحاصل بين المركب الطبيعي والبشري، حيث أن دراسة التوزيع المجالي للسكان يساعد على تحديد أماكن تموقع التجهيزات والمرافق الملائمة، بما في ذلك هيكل وتجهيزات قطاع النقل بالولاية.

## الشكل رقم 02: توزيع السكان حسب الدوائر في ولاية تيبارزة سنة



2005

و من الناحية الاقتصادية، الفئة السكانية في سن العمل، قد سجلت نسبة تقارب 28,99 % سنة 2005 من مجموع سكان الولاية وذلك حسب معطيات مديرية الشغل والتكون لولاية تيبارزة. كما أن السكان المستغلون ويقصد بهم الفئة السكانية التي هي في سن العمل وتملك منصب عمل أي تستغل فعلاً، قد بلغت في نفس السنة بـ 100 226 نسمة والتي تمثل معدل الشغل البالغ نسبة 58,12 % من السكان النشطون، ما يقابله حوالي 16,85 % من سكان الولاية.

كما سجلت نسبة البطالة سنة 2005 في الولاية معدلاً 41,88 % من مجموع السكان النشطون، وقدر عدد هذه الفئة بـ 72222 نسمة.

#### **4: مجال وأبعاد جغرافية النقل:**

يعتبر قطاع النقل عنصر أساسي في حياة المجتمعات المعاصرة، أين ينتقل السكان والمنتجات والصور والمعلومات والأفكار بسرعة. إذا كانت دراسة النقل تهم عدة إختصاصات (التاريخ، الاقتصاد، علم الاجتماع و العلوم التقنية)، فهي من إهتمامات الجغرافي، أين تشكل الهياكل القاعدية للنقل و حركة المرور أهم العوامل المؤطرة للتنظيم المجالي و النشاط الاقتصادي، وهي من الميادين الأساسية في البحوث لدى الجغرافيين.

#### **5: مراحل تنظيم النقل البري في الجزائر:**

هذه المرحلة تمركزت على الاقتصاد الرأسمالي الموروث عن الإستعمار الفرنسي، حيث كان النقل بالسكة الحديدية مضموناً من طرف SNCF (إمداداً)، أما النقل البري فقد كان يمارس من طرف مؤسسات خاصة للنقل داخل المدن وما بينها، إضافة إلى متعاملين عموميين للنقل الحضري.

#### **1.5: المراحل الأولى: من 1962 - 1967 : (النظام المورث عند الاستقلال)**

وهذه المرحلة تمركزت على الاقتصاد الرأسالي الموروث عن الإستعمار الفرنسي، حيث كان النقل بالسكة الحديدية مضموناً من طرف SNCF (إمداداً)، أما النقل البري فقد كان يمارس من طرف مؤسس 2.5: المراحلة الثانية: SNCF (إحتكار النقل من طرف الدولة): هي مرحلة التأميمات عن طريق المرسوم 130/67، الذي أعطى الاحتكار للدولة لقطاع النقل البري، ونزع كل مركبات الخواص، مع إنشاء مؤسسات وطنية للنقل، التي لها صلاحية استغلال نقل البضائع والأشخاص.

#### **3.5: المراحلة الثالثة: تبدأ من سنة 1988 إلى يومنا هذا (عودة تحرير السوق).**

أ: النقل البري: تطور النقل البري في هذه المرحلة كان له الأثر الكبير، على الوضعية الحالية للنقل، فقانون 17/88 الصادر في 10 ماي 1988 الذي يحمل توجيهات تنظيم النقل البري، سمح بفتح هذا القطاع لصالح الخواص، و كنتيجة أولية لهذا الانفتاح، كان عدد متعاملين نقل المسافرين في تزايد كبير. حيث أنه إعتمد في

تنظيم نقل المسافرين على العرض الكمي للخدمات أكثر من تركيزه على نوعية هذه الخدمات.

**ب: النقل بالسكة الحديدية:** في مجال النقل بالسكة الحديدية القانون 17/88، أعطى حق إستغلال هذا النشاط للدولة، مما أدى إلى ظهور بعض النقائص كضعف الخدمات المقدمة، والعودة إلى الخزينة العمومية لتمويله في عمليات صيانة الشبكة، وتطوير الهياكل القاعدية ... إلخ.

## 6: أسس تنظيم قطاع نقل المسافرين:

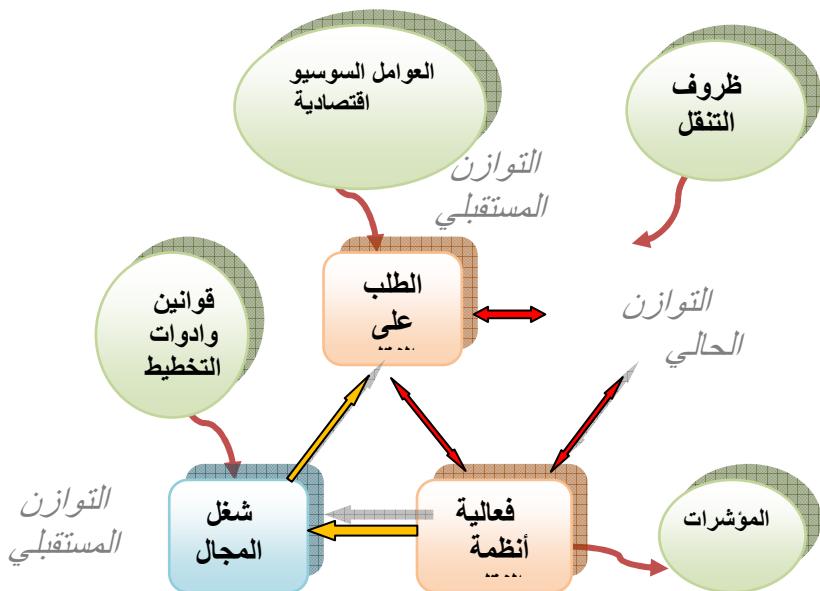
**1.6: الجانب التشريعي:** تنظيم قطاع النقل من الجهة التشريعية، يتم بإعتبار النقل العمومي للمسافرين خدمة عمومية. مع توفير مساعدة تقنية للمتعاملين، وبالموازاة يجب مراقبة الأسس التقنية للخدمات المقدمة، من خلال القيام بتفتيش ومراقبة دورية للمتعاملين ومستغلين خدمات النقل، ومدى احترامهم للقوانين.

**2.6: الجانب الوظيفي:** يتمثل في إعادة النظر في التنظيم العام لنشاط النقل من كل جوانبه، إعتماداً على الأسس التالية:

- تحطيط إستراتيجي للنقل على المدى الطويل، بناءً على معرفة جيدة للتدفقات، والتقللات الحالية والمستقبلية وهذا يدخلها في سياسة التهيئة والتطوير الإقليمي. الإختيار المتعلق ببرنامج النمو المتعدد الجوانب لسياسات إستغلال الطرق وتنظيم السير والتسهيل، وتسخير المواقف المعتمدة على دراسات مستقبلية (prospective) والجمع بين مختلف الخيارات والحلول ذات الأهداف المحكمة، و إستغلال خدمات النقل على شكل شبكة وليس على شكل خطوط، إضافة إلى مراقبة نوعية الخدمات المقيدة بدفتر شروط يحدد كيفيات القيام بتقديم الخدمات.

مؤشر إرضاء المسافر هو الفرق بين النوعية المنظورة والنوعية المتصورة، ولكن هذا المؤشر غير كاف لمعرفة ماذا يجب أن يقوم به، فهو مقياس فعال لقياس النوعية لبلوغ خدمات أحسن وفي الطريق الصحيح.

### الشكل رقم 03: العوامل والمؤشرات الواجب أخذها بعين الاعتبار في تنظيم قطاع النقل



إن عملية التخطيط الخاصة بتنظيم قطاع النقل تتطلب معرفة مبدئية جد دقة في مجال الدراسة، أي التحليل الدقيق للمعطيات الاجتماعية والإقتصادية وتوزيعها على المجال، حيث أن اختلاف التوزيع المجالي لمختلف الأنشطة والتجهيزات والخدمات والخصائص الجغرافية الطبيعية هي التي تسبب في التدفقات، هذه التدفقات تحملها مختلف الشبكات المتواجدة في مجال الدراسة (طرق و هياكل قاعدية، سكة حديدية...الخ) أي العرض بمختلف أنماطه، في حين أن توظيف هذا العرض للاستجابة للطلب يختلف حسب أنماط التسيير والتتنظيم المؤطر بالقوانين وأدوات التخطيط القطاعية والمالية.

#### 7 : تشخيص شبكة النقل بولاية تيبازة:

تنتشر شبكة الطرق في المدن و المراكز العمرانية، أين تزداد جاذبيتها للسكان، حيث يرتبط إستمرار تمدد الطريق بإستمرار نمو المدينة، وذلك لإعتبارها المقر الذي تتم فيه جميع المبادرات نتيجة ما تملكه من هيئات ومركبات مختلفة،

حيث يسمح الطريق بالقيام بهذه الوظائف، فبالإطار الإقليمي للمدن تحدده محاور النقل باعتبارها أهم الهياكل القاعدية التي تسهل التواصل بين المدن.

### 1.7: خصائص شبكة الطرق بالولاية:

بلغ طول شبكة الطرق بولاية تيبازة 1326,7 كلم سنة 2005، ممثلا في الطرق الوطنية، الولاية والبلدية، والجدول التالي يبين حالة شبكة الطرق بولاية تيبازة:

**الجدول رقم 02: حالة شبكة الطرق بولاية تيبازة سنة 2005**

مجموع الولاية	دائرية سيدى عمر	دائرية شرشال	دائرية حجوط	دائرية تيبازة	دائرية أحمر العين	دائرية بوسماعيل	دائرية فوكة	دائرية القليعة	الدواير	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	غير معبدة
100	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النسبة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	غير معبدة
100	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النسبة
212	37,1	32,7	36	10,7	29,6	26,3	37,	32,3		معبدة
100	17,48	15,40	16,96	5,04	13,94	12,39	3,58	15,21		النسبة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	غير معبدة
100	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النسبة
179	3,3	43	5,6	21	23,1	28,6	16,1	38		معبدة
100	61,8	24,06	3,13	11,75	12,93	16,00	9,01	21,26		النسبة
376	111	120,1	40,4	17,6	29,7	26,8	6,5	23,9		غير معبدة
100	29,52	31,94	10,74	4,68	7,90	7,13	1,73	6,36		النسبة
560	138,9	158,4	7099,	25,3	46,7	39,4	10,2	41,4		معبدة
100	24,79	28,27	17,84	4,52	8,34	7,03	1,82	7,39		النسبة
376	111	120,1	40,4	17,6	29,7	26,8	6,5	23,9		غير معبدة

										النسبة	
										معدة	المجموع
										النسبة	
100	29,52	31,94	10,74	4,68	7,90	7,13	1,73	6,36			
950,7	179,3	234,1	3141,	57	99,4	394,	33,6	111,7			
100	618,8	6224,	614,8	00,6	610,4	29,9	33,5	511,7			

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية تيبازة لسنة 2005.

بلغ طول شبكة الطرق الوطنية بالولاية 212 كلم، كلها معبدة، غير أن توزيعها يختلف حسب الدوائر، حيث نجد أن دائرة سيدي أعمد يمر بها أكبر نسبة من هذه الطرق بطول 37,1 كلم، وفي المقابل نجد أن دائرة فوكة قد بلغ طول شبكة الطرق الوطنية بها 7,3 كلم، في حين لا يمر بمركز الولاية سوى 10,7 كلم، وهذا راجع إلى إتساع مساحة كل دائرة. أما الطرق الولاية فقد بلغ طولها 179 كلم معبدة كلياً، منها حوالي 12% بمركز الولاية، وفيما يخص الطرق البلدية فنجد أن 560 كلم معبدة، و376 كلم غير معبدة، كونها طرق ريفية ومسالك جبلية ذات حركة ضعيفة مما يعرضها لللامبالاة.

## 2.7: الهياكل القاعدية للإستقبال المسافرين:

1.2.7: المحطات والمواقف: يوجد بولاية تيبازة ستة 05 محطات برية، وعشرات المواقف للتوقيف (حسب الخريطة رقم 02)، تختلف حسب الخطوط التي تجمعها ونوع المركبات المتواجدة بها، ومعظمها غير مهيأة سواء كان ذلك من جانب مرافق إستقبال المسافرين أو التهيئة الداخلية للمحطة كالمواقف وغيرها، مما يجعل مهمتها في أداء خدماتها غير كاملة.

نلاحظ أن هياكل إستقبال المسافرين المتمثلة في خمسة محطات بالولاية موجهة لـ 210000 نسمة، أي 38% من السكان فقط، في حين باقي سكان الولاية يعنون من تدهور أو غياب هياكل الإستقبال. هذه الهياكل تعاني من عوائق ونقائص في التسيير و الخدمات، فيجب عليها أن تضمن الحركة اليومية للمسافرين و تسمح بمعالجة مشاكل تنقل المسافرين.



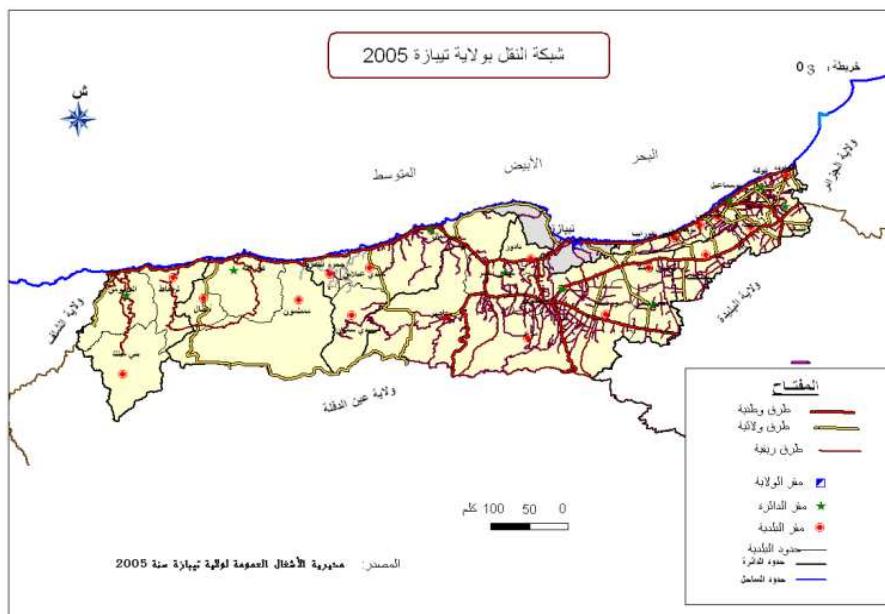
## 8: تحليل أنماط النقل بولاية تيبازة:

إنطلاقاً من معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ومديرية النقل لولاية تيبازة، تكون شبكة النقل الجماعي للمسافرين بولاية تيبازة من 329 خط، منها 143 خط شبه حضري و 81 خط ريفي، و 105 خط بين الولايات، فالنقل الحضري بالولاية لم يعرف تطوراً ملحوظاً إذ لا يتواجد بالولاية سوى 09 خطوط حضرية، موزعة كما يلي: 03 في مدينة تيبازة و 04 في شرشال، وواحد في حجوط وأخر في القليعة.

إنطلاقاً من نتائج التحقيقات الميدانية التي قامت بها مديرية النقل في سنة 2004 في إطار إنشاء مخطط النقل لولاية تيبازة، نلاحظ أنه من بين 329 خط المرخصة على مستوى الولاية، يوجد 221 خط مستغل حسب التحقيق الميداني بنسبة 67%， ويمكن إعطاء تفسيرات واقعية من الميدان للنقص الملاحظ في إستغلال الخطوط المرخصة من طرف متعاملين النقل، كوجود بعض الخطوط التي لها نفس المسار، مثل خط الرابط بوسماعيل و الجزائر، وخطوط أخرى تشغلى في فصل الإصطيف فقط. كما في كثير من الأحيان يغير المتعاملون في النقل المسارات المرخصة لهم حسب درجة الطلب و المردودية بصفة غير قانونية و غير مرخصة.

وللإشارة فإن تنظيم خطوط شبكة النقل يظهر على شكل (نجمة)، تتموقع أساساً حول مراكز أقطاب الدوائر. أغلبية دوائر الولاية نجدها مرتبطة مع ولايتي الجزائر والبليدة، يراجع هذا إلى موقع الولاية بمحاذة هاتين الولاياتين، مما جعل الولاية خاضعة لتأثيرهما المباشر وخصوصاً مدينة الجزائر، وهذا ما يفسر وجود عدد مهم من خطوط النقل باتجاه الولاياتين إنطلاقاً من مختلف دوائر ولاية تيبازة. هذا كان له تأثير في توزيع كثافة شبكة النقل في ولاية تيبازة.

حيث تعرف شبكة النقل بولاية تيبازة كثافة كبيرة في الجهة الشرقية للولاية، أين يوجد عدد كبير من الخطوط، نظراً لموقعها القريب من العاصمة كما أسلفنا ذكره، وهي متوسطة الكثافة في وسط الولاية، وعلى العكس فالشبكة تبقى فقيرة وضعيفة بالنسبة لجهة الغربية لها، إضافة إلى اختلاف طبيعة وخصائص الشبكة العمرانية بالولاية تيبازة، بوجود معظم التجمعات العمرانية ذات الحجم السكاني المعتبر بالجهة الشرقية لولاية تيبازة، خاصة على طول الطريق الوطني رقم 11.



## 9. دراسة أسباب التنقل على مستوى شبكة النقل الجماعي في ولاية تيبازة:

ترتَّبَتْ عمليَّة نقل المسافِرِينَ كما قلنا سابقاً على عدَّة مدن محرَّكة، كذلك معرفةُ أسبابِ التَّنقلاتِ المُخْتلفَةِ من وَإِلَى نقطَةِ الوصولِ تُعتبرُ من أهمِ عناصرِ الدراسة

المتعلقة بالنقل. كما أن الطلب على النقل هو كذلك يلعب دوراً أساسياً في وضع وبرمجة سياسات النقل المختلفة. الجدول التالي يبين مختلف المتغيرات المتبعة في حركة السافرين، حيث تمثل عوامل التقلّل في حجم و عدد السكان، إضافة إلى السكان المستقلون و المتمدرسون، إضافة إلى حظيرة النقل الموجودة.

عوامل جذب السكان تمثل في كثافة السكان و النمو العمراني السريع وعروض الشغل في مختلف القطاعات، إضافة إلى نوعية الخدمات و إمكانية الدخول إليها والإستفادة منها، بدون أن ننسى أهمية التجهيزات المتوفرة خاصة في التجمعات الحضرية المستقطبة للسكان. إضافة إلى عوامل أخرى منها الإجتماعية و السياحية ... الخ.

أشاء عملية التحقيقات الميدانية لمديرية النقل لولاية تيبازة، تم طرح أسئلة مباشرة على المسافرين لمعرفة أسباب و دوافع التقلّل، حيث يمكن تحديد حركة المسافرين حسب سبب التقلّل كما يلي:

أولاً: الأسباب الالزمة: وهي التقلّلات التي تتم من السكن إلى العمل، و التقلّلات التي تتم من المسكن إلى الدراسة.

ثانياً: الأسباب الغير لازمة: تمثل في التقلّلات من المسكن إلى مناطق أخرى مثل الذهاب للتسوق و الزيارة و السياحة، و الحاجات الصحية و الإدارية... وغيرها، إضافة إلى التقلّلات الثانوية التي تتم بطريقة عشوائية دون وجود سبب للتقلّل.

## الجدول رقم 03: أهم التغيرات المسببة للتنقلات سنة 2004

عوامل الجذب Facteurs d'Attraction	عوامل الطرد Facteurs d'Emission	
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الشغل الإجمالي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدد السكان الإجمالي.</li> <li>• عدد السكان المشغلين.</li> <li>• عدد السيارات لكل عائلة.</li> </ul>	<p>مسكن - عمل Domicile ↔ travail</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• الشغل بالقطاع الثالث.</li> <li>• المساحات التجارية.</li> <li>• أنماط السكن (إيجاري، ...).</li> <li>• عناصر جذب خاصة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدد السكان الإجمالي.</li> <li>• البنية العمرية للسكان ومداخيلهم.</li> <li>• عدد السيارات لكل عائلة.</li> </ul>	<p>مسكن - أهداف أخرى (شراء ، ترفيه) Domicile ↔ autres motifs</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• التجهيزات المدرسية: مراكز التكوين المهني، الجامعات، نوعية خدماتها وامكانيات دخولها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• عدد السكان الإجمالي.</li> <li>• عدد السكان المتمدرسين والجامعيين.</li> <li>• عدد السيارات لكل عائلة.</li> <li>• أسباب أخرى.</li> </ul>	<p>مسكن - دراسة Domicile ↔ etude</p>

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة إلى نتائج التحقيق الميداني لمديرية النقل سنة 2004.  
 بالنسبة لأسباب التنقلات، بالنظر إلى مختلف العوامل المؤثرة في هذه التنقلات،  
 قمنا بإنجاز الجدول و الشكل المرافق له، الذي يبين توزيع التنقلات حسب السبب.

## الجدول رقم 04: توزيع التنقلات حسب السبب بولاية تيبازة سنة 2004

النسبة %	عدد التنقلات	سبب التقلل
<b>58,21</b>	<b>8458</b>	<b>مسكن-عمل مسكن- عمل</b>
<b>9,68</b>	<b>1407</b>	<b>مسكن - دراسة</b>
<b>30,62</b>	<b>4449</b>	<b>مسكن - أخرى</b>
<b>1,49</b>	<b>217</b>	<b>أسباب ثانوية</b>
<b>100,00</b>	<b>14531</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: نتائج التحقيقات الميدانية لمديرية النقل في ولاية تيبازة 2004 + حسابات الباحث.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن درجة الأهمية لحركة المسافرين تتغير حسب نوع السبب، حيث أنها بلغت بالنسبة لحركة المسافرين من المسكن إلى العمل 8458 مسافر أي بنسبة 58.21%， أما بالنسبة لسبب التقل من المسكن نحو الدراسة فقد بلغت 1407 مسافر أي نسبة 9.68%， أما بالنسبة لحركة من المنزل نحو إتجاهات أخرى، بلغت عدد 4449 مسافر أي بنسبة 30.62%， و بلغت بالنسبة إلى الأسباب الثانوية عدد 217 مسافر أي نسبة 1.49%， من خلال هذا التحليل للمعطيات الميدانية نستنتج أن مختلف أسباب التقللات تلعب دور أساسي في هيكلة وتنظيم النقل الجماعي للمسافرين بولاية تيبازة.

## 10 : تقديرات وأفاق المعطيات الإجتماعية والإقتصادية لولاية تيبازة :

تلعب تقديرات المعطيات الإجتماعية والإقتصادية دورا أساسيا في معرفة الطلب على النقل، فهي تشكل المصدر الرئيسي الذي يسمح لنا بتقدير احتياجات النقل، في حين نعتمد أيضا على التوجيهات الموجودة لدى مختلف أدوات التخطيط المجهلي و القطاعي، لاسيما المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)، مخطط شغل الأرض (POS) والمخطط التهيئة أولائي (PAW).

### 1.10 : التقديرات السكانية :

اعتمدنا في دراستنا للتقديرات المستقبلة للسكان في ولاية تيبازة، على متواالية هندسية أساسها عدد السنوات وهي كما يلي :

$$S_1 = S_0 \cdot (1 + \frac{1}{M})^n$$

حيث أن :

$S_1$  = عدد السكان المقدرین

$S_0$  = عدد السكان في التعداد الأول

$M$  = معدل النمو

$n$  = الفترة بين التعداديين

**الجدول رقم 05: تقديرات عدد السكان في ولاية تيبازة لافتاق 2025.**

رمز المنطقة	البلديات	دائرة تيبازة	دائرة القليعة	دائرة رشال	دائرة جوهرة	دائرة قوراية	دائرة بوسمايل	سيدي داردة احمر	مجموع العين	الولاية
ردمون	المجتمع	السكنى 1998	السكنى 2005	السكنى 2010	السكنى 2015	السكنى 2020	السكنى 2025	السكنى 2025	السكنى 2025	السكنى 2025
عدد السكان حسب الإحصاءات										
عدد السكان المسططين										
الإجمالي 2025	40827	157508	108449	115835	56602	105907	128092	52279	77520	99849
عدد السكان	36384	125085	86128	91990	44948	84101	101728	41517	61564	79299
الإجمالي 2020	32424	111470	76754	81977	40055	74945	90656	36997	54863	70669
عدد السكان	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33
معدل النمو % 1998-2005	25751	99336	68401	73054	35693	66785	80791	32971	48892	62978
الإجمالي 2010	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33	2,33
الإجمالي 2015	32424	111470	86128	91990	44948	84101	101728	41517	61564	79299
الإجمالي 2020	36384	125085	86128	91990	44948	84101	101728	41517	61564	79299
الإجمالي 2025	40827	157508	108449	115835	56602	105907	128092	52279	77520	99849

المصدر: حسابات الباحث انطلاقاً من عدد السكان لسنة 2005.

## 2.10: تقدير احتياجات النقل في ولاية تيبازة

بالنظر إلى المعطيات المتوفرة لدى المصالح المختلفة و نتائج التحقيقات الميدانية الخاصة بالتقولات (عرض و الطلب) (O/D) بولاية تيبازة، يمكن تطبيق النماذج الرياضية للوصول إلى التقديرات المستقبلية في مجال النقل بولاية تيبازة و معرفة الطلب على النقل الجماعي للمسافرين، مما يسمح لنا بتشكيل قاعدة معطيات صحيحة، وإستغلال نماذج (Model) للتقديرات السكانية و لتقدير الاحتياجات النقل.

تتركز طريقة تقدير الطلب على النقل على عدة مؤشرات، منها طبيعة التقولات اليومية المسجلة في أيام التحقيقات الميدانية (O/D: العرض و الطلب)، واستعمالها في حساب التقديرات و الأفاق المستقبلية للنقل بولاية تيبازة، دون أن ننسى النمو الديمغرافي الذي له دور كبير و أساسي في مختلف التقديرات على النقل الذي يأخذ بعين الاعتبار: ترتيب السكان حسب الجنس، معدل العمر السكاني، ومنطقة الإقامة، توزيع حركة التقولات باتجاه العمل.

تسمح لنا النماذج التقديرية على النقل، بوضع سيناريوهات موجهة (Scénario Tendanciel) و الوصول إلى نتائج معقولة و منطقية، بالاستعانة كذلك بمؤشرات التهيئة العمرانية و النمو الاقتصادي.

نعتمد في تقديرات النقل في ولاية تيبازة على تطبيق نموذج رياضي يعتمد على التحقيقات الميدانية (عرض و الطلب) (O/D) بالولاية سنة 2004 المنجزة من طرف مديرية النقل بولاية تيبازة في إطار إعادة انجاز مخطط النقل الولائي، مع التحقيقات التكميلية التي قمنا بها، إضافة إلى التقديرات السكانية السابقة.

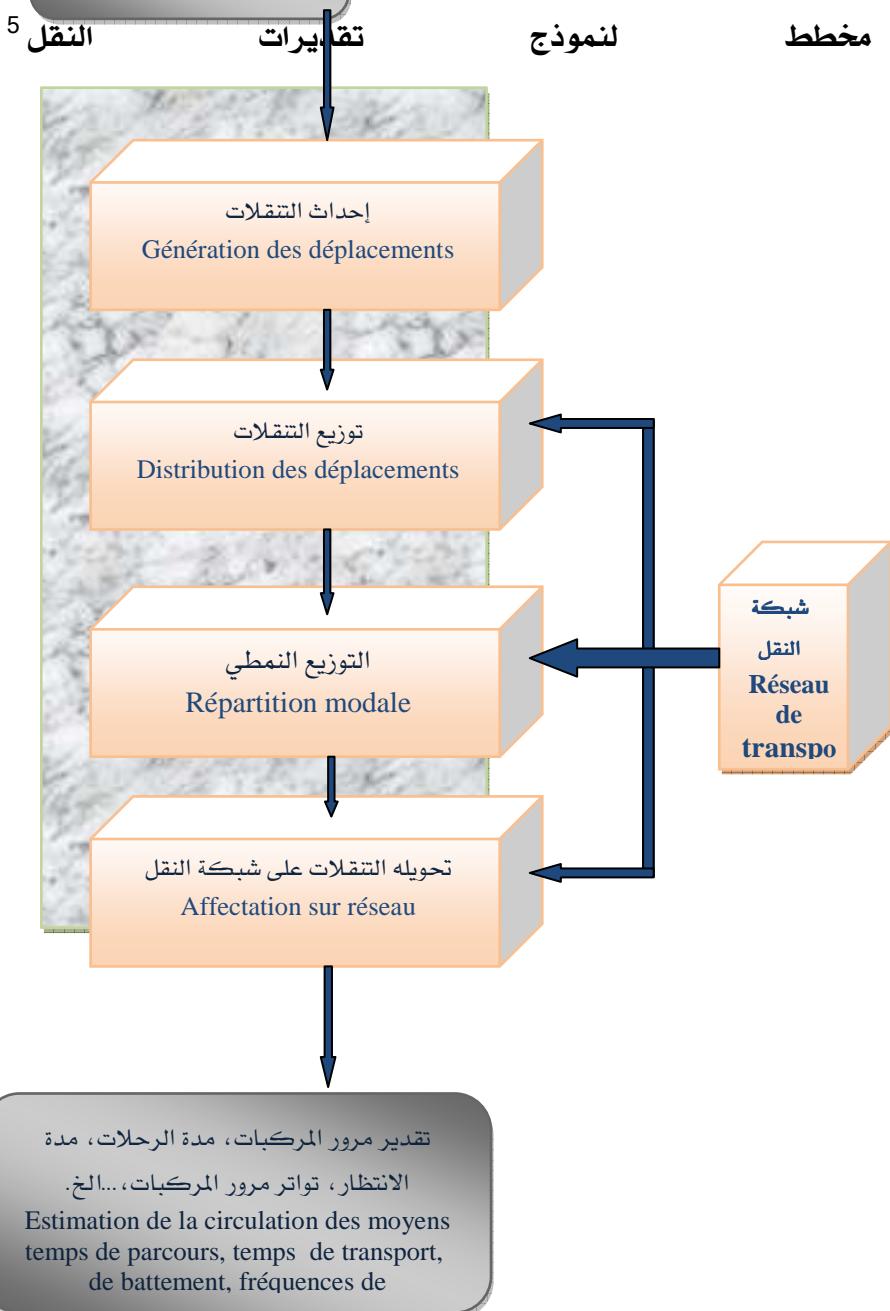
يمثل المخطط الموالي نموذج التقديرات المعتمد في الدراسات المتعلقة بالنقل، أين يعتمد على دراسة تقديرات السكان و الشغل، ثم إحداث التقولات أين يتم توزيعها على شبكة النقل بالاعتماد على التوزيع النمطي للمركبات النقل، ثم نصل إلى مرحلة التقديرات المختلفة للنقل. من أجل الوصول إلى معرفة احتياجات النقل بغرض اقتراح التدخلات اللازمة لتحديد أنماط النقل و عدد المركبات و توافر مرورها و مدة الانتظار، تطرقنا إلى المراحل التالية:

- 1- إحداث التقولات: تتمثل في معرفة أصل المسافرين و من أين يأتون.
- 2- توزيع التقولات: تتمثل معرفة الاتجاهات المختلفة للمسافرين.

-3 التوزيع النمطي: تمثل معرفة ما هي أنماط النقل المختلفة و أهمية كل منها في شبكة النقل.

-4 إسقاط التقلبات على الشبكة: تمثل في كيفية تحديد التقلبات و المسالك التبعية، إضافة إلى كيفية تكامل أنماط النقل.  
انطلاقاً من هذه المراحل يمكننا اقتراح حلول وبرامج لنقل المسافرين، نحدد فيه الأنماط المقترحة، ثم كيفية استغلالها وتنظيمها أخذًا بعين الاعتبار السرعة التجارية للسير وتواتر مرور المركبات و مدة الانتظار...الخ.

الشكل رقم 04:



<sup>5</sup> LAURENT PIERRE CHIGNAC, Modélisation des transports urbains –approches désagrégées– France 2000. DESS R.O Univ Bordeaux1, Page 11.

استعملنا نموذج فراتار<sup>6</sup> الذي لم يكن اختياره عشوائياً بل تم بعد معانينة مختلف النماذج الرياضية المستعملة في هذا الصدد، حيث أن هذا النموذج المعتمد على المعطيات الاجتماعية والاقتصادية و الشبكة الحالية و الطلب الحالي المقدر ضمن مختلف التحقيقات الميدانية المتوفرة لدينا، مما شجعنا على اختيار هذا النموذج.

المعطيات الضرورية للتبيؤ بالاحتياجات على التقللات هي:

- 1 - المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والمعطيات المتعلقة بالهيكل القاعدية والوسائل المختلفة في الولاية.
- 2 - تقسيم مجال الدراسة إلى مناطق (دوائر).
- 3 - نتائج مختلف التحقيقات الميدانية لمعرفة الطلب الحالي للنقل (منبع/مقصد) حساب الإسقاطات السكانية في الولاية.

مصفوفة التقللات (منبع/مقصد)

Génération	Attraction						$\sum_j T_{ij}$
	1	2	3	...	n		
1	$T_{11}$	$T_{12}$	$T_{13}$	...	$T_{1n}$	$O_1$	
2	$T_{21}$	$T_{22}$	$T_{23}$	...	$T_{2n}$	$O_2$	
3	$T_{31}$	$T_{32}$	$T_{33}$	...	$T_{3n}$	$O_3$	
⋮	⋮	⋮	⋮	...	⋮	⋮	
$n$	$T_{n1}$	$T_{n2}$	$T_{n3}$	...	$T_{nn}$	$O_n$	
$\sum_i T_{ij}$	$D_1$	$D_2$	$D_3$	...	$D_n$	$T$	

$T_{ij}$  هو عدد التقللات الوارد من المنطقة ( $i$ ) و الذين يقصدون المنطقة ( $j$ ). العدد الإجمالي للتقللات هو ( $T$ )

العدد الإجمالي للتقللات و التي أصلها المنطقة ( $i$ ) هي  $O_i$ .

---

<sup>6</sup> LAURENT PIERRE CHIGNAC, Modélisation des transports urbains –approches désagrégées- DESS R.O Univ Bordeaux1, P33

العدد الإجمالي للتنقلات التي مصبهما المنطقة ( $j$ ) هي  $D_j$ .

نموذج *FRATAR* يرتكز على التوازن بين الخطوط والأعمدة طبقاً لبنية المصفوفة المبدئية (الحالية) "*matrice initiale*"

طريقة عمل نموذج *FRATAR* لتقدير الاحتياجات على النقل:

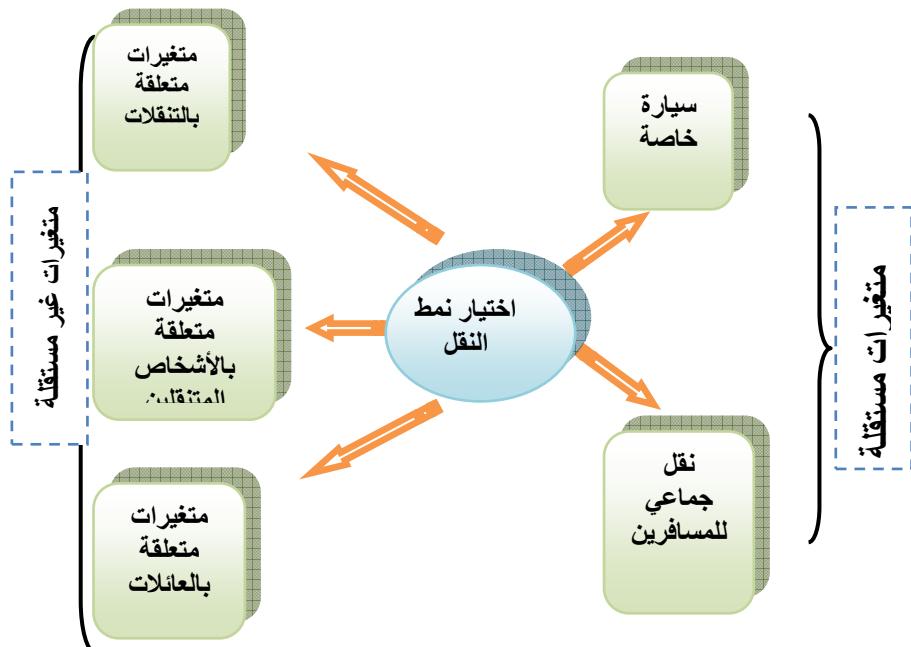


- $T_{ij}^{(n)} = T_{ij}^{(0)} * f_i * f_j * [(\sum_j T_{ij}^{(0)} / (\sum_j T_{ij}^{(0)} * f_j) + \sum_i T_{ij}^{(0)} / (\sum_i T_{ij}^{(0)} * f_i)) / 2]$
- $f_i = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{الشفل}} \quad \text{و} \quad f_j = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{الشفل}}$
- عدد سيارات الأجرة الذي هو في طور الخدمة يعتبر ضعيفاً مقارنة بالمعايير المحددة من لهذا النوع من النقل المقدر بـ 6 سيارات لكل 1000 ساكن.
  - لتقدير الطلب و العرض الآلي للنقل بولاية تيبازة، قمنا بالاعتماد على معايير دولية، محددة من طرف مؤسسات عالمية، سوف نعتمد على معيار الذي وضعه البنك الدولي المحدد 50 حافلة ذات 100 مقعد لكل 100000 نسمة.

**11: النقل و التنمية المستدامة:** تحقيق التنمية المستدامة في قطاع النقل يستلزم توجيه المسافرين نحو نمط النقل الجماعي، لأنّه يقلل من الازدحام و تلوث البيئة، كذلك يقلل من استهلاك المجال.

الشكل البياني التالي يبين أهم العوامل الموجهة لاختيار نمط النقل، كما يعتبر النقل الجماعي للمسافرين عامل مهيكل و منظم في إستراتيجية التقليل من الازدحام المروري و التلوث و تحسين إطار الحياة للسكان.

### الشكل رقم 05: العوامل الموجهة لقرار اختيار وسيلة أو نمط النقل (نقل جماعي او السيارة الخاصة) <sup>7</sup>.



نقص القوانين والتشريعات التي لا تتماشى مع الوضعية الحالية للنقل في بلادنا، وضعف تطبيق القوانين من طرف السلطات المعنية كان له الدور في ضعف نوعية الخدمة والفعالية في قطاع النقل. فتحرير النقل كان له بعض النتائج السلبية على المواطن، فيغلب في غالب الأحيان الجانب المادي على المتعاملين الخواص، ما انجر عنه سوء التنظيم والتقليل من عدد ساعات العمل (amplitude du service) كتركيز على ساعات الذروة بالنسبة لبعض المتعاملين، مهملين مفهوم الخدمة العمومية الذي يقوم عليه قطاع النقل، في حين أن النقل الموازي (غير شرعي) "Informel" يمكن أن يستجيب للطلب خاصه في ساعات نهاية النهار.

<sup>7</sup>

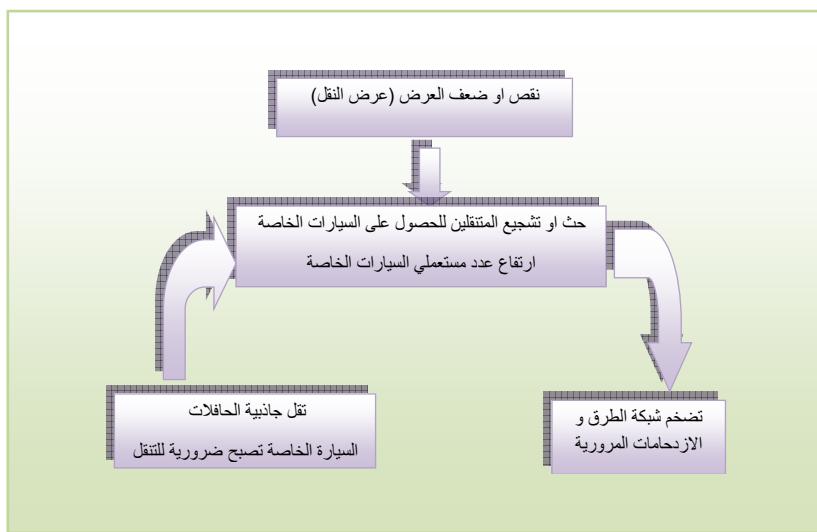
CHALABI Kheddine et BEKKI Khadir, Evaluation de la qualité de service dans le transport collectif (comparaison entre la ville de Skikda et la ville de Tiaret), mémoire d'ingénieur en transport terrestre, ISFF ROUIBA 2003. P .76

التحليل الدقيق لمختلف التحقيقات و المعطيات المتقدمة في إطار هذا البحث مكنتنا من:

- ✓ تكوين قاعدة معطيات مرجعية تساعد على متابعة تطور وضعية القطاع النقل بالولاية تبليغ.
- ✓ توضيح العلاقة بين مختلف عناصر المجال و معرفة العرض و الطلب على التقللات في ولاية تبليغ.

يجب التفكير منذ الآن في النقل الجماعي، الأقل استهلاكاً للمجال من السيارات الخاصة و الذي يمكن استعماله من طرف مختلف أفراد المجتمع، فالوضعية الحالية للقطاع النقل لن تساهم في توجيه الناس نحو النقل الجماعي، بل ستواصل في تشجيع دفع السكان إلى اقتناء السيارات الخاصة و استعمالها على الدوام، هذه الديناميكية التي لا يمكنها إلا أن تزيد من حدة الازدحام المروري وتلوث البيئة، مما يقلل من مردودية النقل الجماعي. الشكل البياني المولى يبين ظروف استعمال النقل الجماعي وعلاقته باستعمال السيارة الخاصة.

#### الشكل رقم 06: ظروف استعمال النقل الجماعي و علاقته باستعمال السيارة الخاصة<sup>8</sup>



<sup>8</sup> Revue ANGERS21, penser, les déplacements pour une ville durable, Angres Cedex 1 janvier 2005.

يستهلك مستعملي النقل الجماعي من 30 إلى 50 مرة أقل طاقة من مستعملي السيارة الخاصة، حيث تناقص كمية الطاقة المستهلكة بخفض كمية الملوثات التي تسببها المركبات، كما أن مستعملي النقل الجماعي يستهلكون مجال (المجال المشغول مضروب في مدة شغله) أقل بـ 30 إلى 90 مرة من مستعملي السيارة الخاصة حسب مختلف الدراسات في هذا المجال، لهذا من الأحسن تشجيع المتنقلين على استعمال النقل الجماعي، لتحسين النقل و سلامة المرور.

## 12: الوضعية القانونية والتشريعية للنقل في الجزائر

منذ الاستقلال تم إصدار عدة قوانين لتسخير قطاع النقل، أهم مرجع قانوني متعلق بالنقل هو القانون رقم 88-17 الصادر 10 ماي 1988، المتضمن توجيهه وتنظيم النقل البري. هذا القانون فتح المجال للمتعاملين الخواص للاستثمار في مجال النقل الجماعي و نقل البضائع، كما صدر القانون رقم 01-13 مؤرخ في 7 أوت سنة 2001، المتضمن توجيهه النقل البري وتنظيمه، الذي يهدف إلى تحديد المبادئ والقواعد العامة التي تحكم نشاط النقل البري للأشخاص والبضائع، كرس هذه القوانين تحرير قطاع النقل أمام الخواص و ساهمت في تحسين الإطار الكمي برفع عدد وسائل النقل و وبالتالي عدد المقاعد المعروضة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، إلا أنها لم تحقق تطورا ملحوظا في نوعية الخدمات المقدمة.

### 1.12: التنظيم القانوني لقطاع النقل:

يستدد التنظيم العام لقطاع النقل البري في الجزائر إلى إجراءات القانون 01-13 التي عوضت القانون رقم 88-17 المؤرخ في 10 ماي 1988. هذا القانون الجديد هدفه تطوير نظام النقل الجماعي الذي تتckفل الدولة و الجماعات المحلية به، عن طريق منح الامتياز لكل شخص معنوي أو مادي يتمتع بالحقوق الجزائرية، كما يمكن أن تضمنه الدولة أو السلطات المحلية.

- يدقق هذا القانون في تصور و تخطيط النقل (سكك حديدية، ترامواي، مترو)، هذا الأخير تتckفل الدولة بتمويله و متابعة كل دراساته بصفة استشارية، كذلك يمكن أن تضمن الدولة وأعضائها تفيذ واستغلال هذه المشاريع عن طريق وسائلها الخاصة أو إعطاء حق الامتياز لشركات متخصصة في هذا النوع من النقل.

- يشرح هذا القانون أساس تنظيم النقل الحضري في الشبكة الحضرية، كما تحدد التساعية من طرف الخواص في ظل غياب معايير محددة لها، ويسمح أيضا للناقلين الخواص بالانظام في مؤسسات مصغرة.

- فيما يخص الهيأكل القاعدية للاستقبال المسافرين، فقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 417 - 04 الذي يفصل في توجيهات القانون 01 - 13. يحدد هذا المرسوم كيفية انجاز وتسهيل الهيأكل القاعدية للاستقبال والتكفل باحتياجات المسافرين. كما يوضح نية الدولة في السماح للخواص بناء واستغلال الهيأكل القاعدية للاستقبال المسافرين.

## 2.12: التنظيم المؤسسي للنقل:

مبنياً قطاع النقل متعلق بوزارة النقل، ولكن يوجد إدارات أخرى عمومية لها دخل في هذا القطاع حسب درجة الأولوية.

في إطار تطبيق السياسة الوطنية لقطاع النقل، طبقاً للقوانين السارية المفعول لاسيما القانون 01 - 20 و القانون 01 - 13، تقوم وزارة النقل بتنفيذ مختلف المخططات المتعلقة بتنظيم و تطوير قطاع النقل، بالاعتماد على المديريتين المركزيتين المكلفة بالنقل البري وهما:

- مديرية النقل الحضري والسير ألطرق (DTUCR).
- مديرية النقل الولاية (DT).

وهاتين المديريتين لهما دور في تحديد و مراقبة نشاط النقل العمومي، كذلك تحديد احتياجات الهيأكل القاعدية المهيكلة و المنظمة لقطاع النقل. مجموع هذه العمليات، تتم وفق إعداد و تطبيق مخططات النقل الوطنية و الولاية، تخضع لمخططات السير فيما يخص التنظيم المحلي للسير أو التوقف داخل التجمعات الحضرية.

تشارك وزارة النقل في إعداد المخطط التوجيحي للهيأكل القاعدية للطرق، وتصور المخططات التوجيهية للتعمير، وسياسة التهيئة القطرية و متابعة و مراقبة المخطط التنظيمي للسير في الطرق.

هناك تسعة 09 وزارات تتدخل بصفة أساسية في إعداد النصوص القانونية بجانب وزارة النقل وهي:

وزارة الدفاع الوطني، الوزارة الداخلية والسلطات المحلية، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة الطاقة والمناجم، وزارة السكن والعمران، وزارة الأشغال العمومية، وزارة التجارة، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و السياحة<sup>9</sup>.

<sup>9</sup> Chella Tarik, organisation du transport dans la métropolitaine D'ALGER, thèse de magistère, USTHB ALGER, Page 213.

### **3.12: تمويل الاستثمارات في قطاع النقل:**

الانفتاح الذي عرفه قطاع النقل انجر عنه كثیر من التغيرات في مجال الاستثمار، فكان القطاع ممول من طرف الدولة، وبعد نهاية نظام الاشتراكي بدأ القطاع الخاص في الاستثمار سواء كان ذلك عن طريق رأس المال ممول من طرف الخواص مباشرة أو عن طريق قروض بنكية للشباب لشراء حافلات معفاة من التخلص الجمركي، ومن القيمة المضافة (TVA) عن طريق الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ)<sup>10</sup>، حيث نلاحظ اليوم أن هذا التحرير للسوق النقل لصالح الخواص أعطى نتائج ايجابية في توفير النقل و بأعداد معتبرة من المركبات، لكن نقص المهنية والتجربة من طرف هؤولائي الخواص، كان له الأثر السلبي على تحسين الخدمات وتنظيم هذا القطاع، أين أصبح من الضروري على الدولة التدخل و بصفة مباشرة لإعادة تنظيم قطاع النقل.

### **13: الإطار المقترن لسياسة النقل بولاية تيبازة:**

تهدف الاقتراحات إلى وضع إطار يتناسب مع الاحتياجات الخاصة لمختلف دوائر الولاية، و تحويل نظام النقل بين مناطق الولاية إلى حالة تجانس وترتبط بطريقة فعالة. بما أن ولاية تيبازة تميز بمستويات مختلفة من ناحية التضاريس و التطور بين المنطقة الشرقية و الغربية، فمن الطبيعي على المناطق المزدورة أن تبذل جهودا أكبر لمواكبة التطور الذي تعرفه مناطق أخرى، تتلخص هذه المحاور فيما يلي:

**1.13:** تدعيم وتحديث مؤسسات النقل بالولاية، ثم التأكيد من وجود مؤسسات ذات كفاءة عالية للإشراف على تطور قطاع النقل. ويتم تحقيق هذا الأمر عبر النقاط التالية:

- إعادة تنظيم وهيكلة قطاع النقل، عن طريق التعريف بواجبات وصلاحيات المتتدخلين في النقل لتركيز على وضع السياسات المنظمة له حسب الحاجة، كما يشمل أيضا تحسين ممارسات الإدارة وعملها، بالإضافة إلى تمتين آليات التنسيق بين الإدارة وبين مختلف الأطراف المعنية، على المستويين المحلي (البلدية) أو الإقليمي (الولائية) وحتى الوطني (خارج حدود الولاية).

---

<sup>10</sup> إلا أن خوصصة قطاع النقل بهذا الشكل أدى إلى ظهور عدد كبير من متعاملين النقل يفقرون إلى المهنية مما أفقد القطاع مبدأ الخدمة العمومية ، إذ طغت الممارسات غير القانونية في إطار البحث عن المردودية.

- تكوين العناصر البشرية، ثم وضع برامج تدريب مناسبة ترفع مهارات الموظفين الحاليين في مختلف الإدارات المتعلقة بقطاع النقل، ويشمل أيضا إنشاء أقسام مختصة للإشراف على التكوين المستمر في المستقبل للعناصر البشرية لهذه الإدارات.

**2.13:** تدعيم الهياكل القاعدية، وتوفير شبكة نقل متصلة داخل الولاية من جهة، وبين الولايات الأخرى من جهة أخرى، يمكن تحقيق هذا الأمر عبر ما يلي:

- تقدير أنماط وأحجام حركات التقلل للأشخاص بناء على أساس موضوعية وعلمية.

- تحديد الهياكل الأساسية المرتبطة بشبكة النقل، لاحتواء تدفقات النقل المستقبلية.

- تحديد المشاريع المبرمجة لكل محور، سواء مشاريع إعادة التأهيل أو إنشاء هياكل جديدة.

- تحديد أولويات هذه المشاريع، وتنفيذها على مراحل لتناسب مع النمو المتوقع لحركة النقل، وتوفير التدعيم المالي المطلوب لضمان حسن تنفيذها.

**3.13:** تنظيم النقل في إطار إقليمي بالولاية: يتركز تنظيم النقل بالولاية على عدة محاور نذكر منها ما يلي:

- تحسين شروط منح التراخيص في قطاع النقل، وحد المعاملين الخواص على التكفل في شركات، ووضع اتفاقيات شراكة متقاربة مع التنظيمات المتعلقة بالنقل.

- النهوض بقطاع السكك الحديدية الذي يعتبر غائبا تماما في ولاية تيبازة، والقيام باستثمارات في شبكات البنية التحتية لسكك الحديد.

- التنسيق بين مختلف المتدخلين لتحسين ظروف تخطيط النقل حسب ظروف كل منطقة في الولاية، والاعتماد على تقنيات متقدمة في إنشاء مختلف الهياكل المرتبطة بالنقل (محطات لوجستية...الخ)، بالإضافة إلى إدخال أنظمة متقدمة لـتكنولوجيـا المعلومات.

**4.13:** توفير نقل مستدام بولاية تيبازة: وضع إطار السلامة يتم عبر توفير الحماية لجميع المستخدمين والمتقلين والأملاك من تأثيرات السلبية لنظام النقل دون أن ننسى الجانب البيئي، يمكن تحقيق هذا الأمر عبر ما يلي:

- تحقيق نقل المستدام عن طريق مقاربة تشريعات النقل البري الوطنية (للطرق وسـكـكـ الـحـديـدـ) مع التشريعات الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى وضع خطة عمل

سلامة المرور عبر الطرق تعالج جميع نواحي الأمان سواء المتعلقة بتنظيم مؤسسات النقل، أو بالبنية التحتية و البنية الفوقيه أو التكنولوجية لقطاع النقل.

- إدخال ثقافة ومفهوم الاستدامة في إنشاء مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى الاعتماد على أنظمة متقدمة لتنظيم النقل مثل نظم المعلومات الجغرافية.
- استخدام إمكانيات وقدرات التكنولوجية و نظم المعلومات الجغرافية، في استخدامات جميع أنماط النقل، مما يساهم بشكل مباشر في تحسين استمرارية النقل و فعاليته.

**5.13** : تمويل قطاع النقل: يراد من تمويل قطاع النقل، محاولة تأمين الأموال الكافية لضمان تنفيذ الإستثمارات المبرمجة في البنية التحتية لقطاع النقل بالولاية، بالإضافة إلى تنفيذ كل المشاريع الضرورية الأخرى، يمكن تحقيق هذا الأمر عبر ما يلي :

- طرق التمويل الوطنية: تم بتحضير برامج للاستثمار الوطني، تبين حجم الأموال الوطنية التي سوف تخصص لكل قطاع في المستقبل خلال السنوات المقبلة، ومن ضمنها قطاع النقل حسب احتياجات كل ولاية، من الميزانية العامة للحكومة.
- تعبئة مصادر التمويل الولاية و المحلية لإنجاز المشاريع ذات الأولوية، هذا يتطلب تسييق الأموال والميزانيات القادمة من مختلف المعنيين، بالإضافة إلى تركيز إنفاقها على المشاريع ذات ضرورة و أولوية لقطاع النقل بالولاية.
- توفير الضمانات للمستثمرين من القطاع الخاص و تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص، و إيفاء الشروط المسبقة الالزامية لإعطاء المستثمرين من القطاع الخاص الثقة للقيام باستثمارات في قطاع النقل، سواء في البنية التحتية أو المرافق أو الخدمات.

## الخاتمة

قامت الدولة خلال السنوات الأخيرة ببذل جهود كبيرة، وإدخال إصلاحات واسعة لتحسين أنظمة النقل على مستوى الوطن. ولقد استهدفت هذه الإصلاحات تحديث الإدارات وإعادة تنظيم مؤسساتها وتحسين سياسات النقل والأطر التنظيمية والتشريعية لها. كما تم فتح قطاع النقل على القطاع الخاص، بالتركيز على استدامة النقل وعلى أبعاد الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى القيام باستثمارات مهمة لتحديث البنية التحتية.

تتميز ولاية تيبازة بإمكانيات طبيعية بشرية هامة، فالولاية تتشكل من طابع تصاريسي متوع (سهول، تلال، وجبال)، ومناخها المعتدل ملائم جداً للنشاط البشري (الزراعي، السياحي...). بالإضافة إلى أن الولاية ذات موقع إستراتيجي، نظراً لوقعها الساحلي وكذلك قربها من العاصمة.

كما أن النقل الحضري بولاية تيبازة ضعيف وغائب في كثير من الأحيان، رغم كثرة الطلب عليه بسبب النمو الحضري والسكاني المتزايد في الولاية، إضافة إلى نقص التجهيزات الخاصة بهياكل الإستقبال، حيث نجد فقط 05 محطات برية، أما البقية فهي مراكز و مجالات للتوقف.

يشكل الخط الموجود على الطريق الوطني رقم 11، نصف الحركة اليومية للمختلف التنقلات مما يؤدي بالضرورة إلى عدة مشاكل خاصة من طرف المتعاملين، أين نلاحظ سوء إستعمال الخطوط وفي نوعية الخدمات المقدمة من طرف المتعاملين مثل، عدم إحترام مسار التنقل و تبديل متكرر للخطوط بحسب الطلب إضافة إلى عدم إحترام أوقات الإنطلاق...الخ.

من أهم تحديات عملية التخطيط و تقييم احتياجات قطاع النقل و البني القاعدية المراقبة له بالولاية، هو إستعمال النماذج الرياضية والإحصائية، خصوصاً على مستوى التجمعات السكانية و المدن الكبيرة، و إقتراح أنماط التسيير المناسبة لتطوير قطاع النقل، و المساعدة على اختيار القرارات المتعلقة بتهيئة الإقليم، بالرغم من ذلك يبقى قطاع النقل يعاني من عدة نقاط نتائج التسيير العشوائي في غياب رؤى علمية لقطاع النقل. الإعتماد على التخطيط المجالي المبني على التشخيص الميداني والطرق الإحصائية، تمكنا من معرفة مختلف المؤشرات التي ستحدد الإجراءات الواجب اتخاذها للوصول إلى التوازن المنشود بين العرض و الطلب على النقل، اللذان يشكلان عياراً هاماً لدى أصحاب القرار لإختيار نمط النقل و اتجاه المسالك على شبكة النقل، وكذلك اختيار وقت الانطلاق و حجم و سعة وسائل النقل الواجب استعمالها وتواتر مرور المركبات، إضافة إلى مدة الإنتظار و إختيار مواقع وحجم البني القاعدية..الخ.

وضعية قطاع النقل في ولاية تيبازة تعاني من سوء التنظيم، خاصة بالجماعات الحضرية و المناطق الثانوية، الناتجة عن ضعف تسيير و إستغلال النقل و نقص في الاستثمارات، التي تكون في غالب الأحيان غير مدروسة و لا تعكس الاحتياجات الحالية و المستقبلية للسكان في قطاع النقل.

أصبح من الضروري وضع دراسات للنقل لتحديد إستراتيجية مستقبلية لتنظيم النقل حسب مختلف الأنماط على المدى المتوسط و البعيد، وبالتالي يمكن التحكم في التغطية المجالية للولاية، من أجل الحصول على شبكة نقل منسجمة وفعالة، في إطار التنمية المستدامة للنقل في ولاية تيبازة.

### **المراجع باللغة العربية**

#### **الكتب:**

- الهبيتي صبري فارس، جغرافية المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2002.
- الزوجة محمد خميس، التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 1998.
- الزوجة محمد خميس، جغرافية النقل، دار المعرفة الجامعية، القاهرة 1997.
- إسماعيل يوسف إسماعيل، الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر 2004.
- تيجاني بشير، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.
- تيجاني بشير، التهيئة والتحضر في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

#### **• الأطروحة والمذكرات:**

- بودقة، فوزي، النمو والتسخير العمراني في مدينة الجزائر " الواقع و الآفاق " رسالة ماجستير، معهد علوم الأرض، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 1995.
- بودقة، فوزي، تحليل الظواهر العمرانية بمدينة الجزائر و مجالها المتربولي، رسالة دكتوراه الدولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2006.
- بوجمعة بو النش، البنية العقارية وتأثيرها على توجيه وتنظيم المجال العمراني ، رسالة ماجستير، معهد علوم الأرض، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر 1997.

#### **• القوانين والمراسيم:**

- القانون رقم 13/01 ل 07 أوت 2001، المتضمن توجيه وتنظيم النقل البري، الجريدة الرسمية رقم 44 ل 08 أوت 2001.
- القانون رقم 14/01 ل 19 أوت 2001، المتعلق بتحديد الشروط المتعلقة بتنظيم الأمن عبر الطرق و شرطة المرور البرية، الجريدة الرسمية رقم 46 ل 19 أوت 2001.

-القانون رقم 09/84 المؤرخ في 02/09/1984 المتعلق بالتنظيم الإداري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

- المرسوم رقم 415/04 ل 20 ديسمبر 2004، المحدد لشروط إعطاء التراخيص لممارسة نشاط النقل

البرى للمسافرين و السلع، الجريدة الرسمية رقم 82 ل 22 ديسمبر 2004.

- المرسوم رقم 416/04 ل 20 ديسمبر 2004، المتعلقة بكيفية انجاز و تنفيذ مخططات النقل البرية للمسافرين ، الجريدة الرسمية رقم 82 ل 22 ديسمبر 2004.

### **المراجع باللغات الأجنبية:**

#### **• الكتب:**

- Ben Maamar Belcacem – Houcine, Algérie nouvelle I, II, OPU Alger, sept 2006, 161p.
- Cote Marc, L'espace Algérien: les prémisses d'un aménagement, OPU Alger 1983.
- Hadjiedj Ali, Le Grand-Alger: Activités économiques, problèmes socio urbains et aménagement du territoire, OPU, Alger 1983.
- Jean-Charls, Edouard, Organisation et dynamique urbaines du nord du Massif Central, Edition CERAMAC, Paris, 2001.

### **- الأطروحات والمحاضرات:**

- Amrous N et Ghedouchi H, contribution à la mise en place d'un système d'information territorial pour la wilaya de Tipaza, mémoire d'ingénieur, faculté des sciences de la terre et aménagement de territoire USTHB, Alger 1993.
- Benallegue Abdeladim: le secteur des transports et ses perspectives de développement, ISFF, février 2002.
- Chella Tarek, Organisation du transport terrestre dans la région métropolitaine d'Alger (intérêt et impact du transport de voyageurs autour des axes lourds), thèse de magistère, faculté des sciences de la terre et aménagement de territoire USTHB, ALGER 2006.

### **- الوثائق والدوريات:**

- Abdelhamid Draa: code maritime Algérien, revue le phare, N°02.
- Armature Urbaine N°97, ONS 2000.
- Benallegue abdeladim: transports et économie, revue le phare, N°02.
- Bratrioe Brechignac Roubillard: Marketing des services, Edition d'organisation, PARIS 2000.
- Brigitte St Pierre ing, les prévisions de la demande en transport urbain des personnes, congrès -meilleur pratique de la planification urbain- Québec 2004.
- Julien Allaire, Mobilité et effet de serre (l'évolution des ville au nord, et les perspectives au sud), laboratoire LEPII France 2004.

- Manuels et guide des outils et des hommes pour une gestion intégrée des zones côtières, Guide méthodologique, volume II, UNESCO 2001.

#### • المنشورات والمقالات :

- Bouder Abdelmadjid, L'espace industriel Algérois : mondialisation concentration et nécessite d'un aménagement à Alger les nouveaux défis de l'urbanisation, édition Harmattan, paris 2003.

- Etchelecou Endre et Deletraz Caelle et Elichegray Christian, programme écosystème, transport, politique, programme ETP Rapport de synthèse Avril 2001.

- Gouvernorat du Grand-Alger," La stratégie d'aménagement et de développement de la capitale et les axes du programme d'activité de l'année 1999 ", rapport, décembre 1998.

- Jean-Marc Offner, les effets structurants du transport, laboratoire technique, territoires-société, université Paris XII, CNRS 2003.

- Résultats de l'enquête sur terrain, du plan de transport de la wilaya de Tipaza, direction de transport, Tipaza 2004.

- Site internet : [www.transub.com](http://www.transub.com).